اشتية يؤكد أهمية اعتراف اليابان بدولة فلسطين

رام الله– الحياة الجديدة- أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الدكتور محمد اشتية، أهمية اعتراف اليابان بدولة فلسطين، باعتباره خطوة أساسية لتثبيت الحقوق الوطنية الفلسطينية، ودعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته.

وأشار اشتية في كلمة القاها في أعمال مؤتمر الحوار الاستراتيجي الياباني– الشرق الأوسط ومنتدى الأعمال المنعقدة في مدينة إسطنبول التركية بمشاركة عدد من الشخصيات والخبراء، إلى أن السياسات الإسرائيلية تسهم في زيادة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

ودعا اليابان وتركيا، بما تمتلكانه من خبرات وإمكانات، إلى دور فاعل في إعادة إعمار غزة، إلى جانب دعم إنجاح الانتخابات الفلسطينية والضغط على إسرائيل لعدم عرقلتها.

"التربية" ومفوضية العلاقات الوطنية في "فتح" تبحثان قضايا تخص دعم التعليم والمعتقلين

رام الله– الحياة الجديدة- بحث وزير التربية والتعليم العالي أمجد برهم، في مكتبه، أمس الخميس، مع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مفوض العلاقات الوطنية زكريا الزبيدي، عددا من الموضوعات الخاصة بدعم المسيرة التعليمية وتعزيز الوعي لدى الطلبة في المدارس والجامعات بالقضايا الوطنية. وبحث برهم والزبيدي قضايا تخص تعليم المعتقلين والمحررين وأبنائهم، مؤكدين العمل سويا لمتابعة هذه القضايا التي هي على رأس الأولويات.

وأكدا أهمية استمرار التنسيق والتعاون في مختلف القضايا التعليمية، بما يعزز دعم مسيرة التعليم ويخدم الطلبة ومختلف فئات المجتمع ذات العلاقة.

وحضر اللقاء عضو المجلس الثوري لحركة فتح عصام القاسم، ومساعد مفوض العلاقات الوطنية كميل زيد، ومدير عام ديوان وزير التربية سمير طنة، ومُستشار الوزير للمناطق الأكثر احتياجا علي نعيرات.

النقابة تجدد إدانتها لتصعيد الاحتلال حملات الاعتقال والاستهداف بحق الصحفيين

رام الله- الحياة الجديدة- جددت نقابة الصحفيين، إدانتها لتصعيد الاحتلال الإسرائيلي حملات الاعتقال والاستهداف بحق الصحفيين الفلسطينيين، التي كان آخرها اعتقال الزميل الصحفي علاء الريماوي في مدينة رام الله ليلة أمس الأول. واستنكرت النقابة في بيان أمس الخميس، قرار محكمة الاحتلال الإسرائيلي تحويل الزميلين معاذ عمارنة وصبري جبرين من بيت لحم إلى الاعتقال الإداري لمدة أربعة أشهر، ما يرفع عدد الصحفيين المعتقلين رهن الاعتقال الإداري إلى 21 صحفيا. كما أدانت النقابة قرار سلطات الاحتلال تمديد اعتقال الزميلة الصحفية نقاء حامد حتى 23 أيلول/سبتمبر الجاري. وحسب بيانات النقابة ومؤسسات الأسرى، ارتفع عدد الصحفيين والصحفيات المعتقلين لدى الاحتلال إلى 39 صحفيا وصحفية، بينهم خمس صحفيات هن: فرح أبو عياش، وبشرى الطويل، وإسلام عمارنة، ونتالي أبو دية، ونقاء حامد.

وجددت النقابة مطالبتها المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والمؤسسات الإعلامية والحقوقية الدولية، والمنظمات المعنية بحرية الصحافة وحقوق الإنسان، بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، والتحرك العاجل والفاعل للضغط على سلطات الاحتلال من أجل الإفراج الفوري عن الزملاء الصحفيين والصحفيات الأسرى، ووقف سياسة الاعتقال الإداري والمحاكمات على خلفية العمل الصحفي، وضمان توفير الحماية للصحفيين الفلسطينيين وتمكينهم من أداء عملهم بحرية وأمان، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات المتواصلة بحق الصحافة والصحفيين الفلسطينيين.

الجامعة العربية الأمريكية تستعد لإطلاق المؤتمر الدولي الثالث للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

رام الله- الحياة الجديدة- أعلن المركز الوطني للتحوُّل الرقمي والذكاء الاصطناعي في الجامعة العربية الأمريكية عن إتمام الاستعدادات لإطلاق المؤتمر الدولي الثالث للتحوُّل الرقمي والذكاء الاصطناعي بعنوان "من الرؤية إلى التنفيذ: تعزيز تبني الذكاء الاصطناعي في التعليم بفلسطين"، برعاية رئيس دولة فلسطين محمود عباس، وبالشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي، وذلك يوم الأربعاء 14 تشرين الأول/أكتوبر 2026 في حرم الجامعة برام الله.

وقال رئيس الجامعة العربية الأمريكية براء عصفور: "أن تنظيم هذا المؤتمر يأتي تأكيداً على أهمية تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والجهات الوطنية في دعم مسيرة التحوّل الرقمي، وتسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي للارتقاء بجودة التعليم، وتطوير أساليب التدريس والتعلّم، بما يتماشى مع التطورات العالمية ويستجيب لمتطلّبات المُستقبل". وأضاف عصفور أنَّ المُؤتمر يهدف إلى استعراض أحدث التجارب والاتجاهات العالمية في توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم، ومُناقشة التحدِّيات والفُرص المرتبطة بتبني هذه التقنيات، إلى جانب تقديم رؤى عملية تسهم في الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ، وتعزيز دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المُؤسسات التعليمية الفلسطينية وفق أسس علمية ومُستدامة. ويُشكِّل المؤتمر منصة علمية تجمع الباحثين والخبراء وصناع السياسات لتبادل المعرفة والخبرات، واستعراض أفضل المُمارسات، وبحث آفاق التعاون في تطوير منظومة التعليم الرقمي، بما يُسهم في بناء بيئة تعليمية أكثر ابتكاراً وكفاءة، وتعزيز جاهزية الطلبة والمُؤسسات التعليمية لمُتطلبات العصر الرقمي. ويتضمن برنامج المُؤتمر جلسات علمية متخصصة، وحلقات نقاش تسلط الضوء على أحدث التقنيات والتطبيقات في مجالات التحوُّل الرقمي والذكاء الاصطناعي، ودورها في تطوير التعليم، وصناعة القرار، وبناء القُدرات، بما يعزِّز مكانة فلسطين في مواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال.

مقتل الشاب علاء محاميد برصاص الشرطة الإسرائيلية في أم الفحم وعائلته تؤكد: "إعدام ميداني"

رام الله– الحياةالجديدة- قتل الشاب علاء محمد موسى ديك خضور محاميد، من مدينة أم الفحم داخل اراضي الـ48، برصاص عناصر من "حرس الحدود"، بعد مطاردة بدأت على شارع 65، فيما تتناقض رواية الشرطة الاسرائيلية بشأن ظروف إطلاق النار مع معلومات محلية وشهادة عائلته، تؤكد أنه أطلق عليه الرصاص بعدما جرى توقيفه وكان مكبل اليدين.

وأفادت مصادر محلية بأن محاميد أوقف وكبل خلال الملاحقة، قبل أن يتمكن من العودة إلى مركبته ومغادرة المكان، لتتجدد المطاردة ويقع خلالها حادث طرق. وحسب هذه المعلومات، تمكنت الشرطة الاسرائيلية من توقيفه مجددا، قبل أن تطلق النار عليه وهو مكبل اليدين.

وقالت المصادر إن محاميد كان يعاني من حالة نفسية وسبق أن تلقى العلاج في مؤسسة طبية، وهو ما يثير تساؤلات إضافية بشأن طريقة تعامل عناصر الشرطة الاسرائيلية معه ومدى ضرورة استخدام الرصاص خلال عملية اعتقاله.

في المقابل، ادعت الشرطة الاسرائيلية أن عناصر من وحدة الدراجات النارية التابعة لـ"حرس الحدود" رصدوا مركبة أثارت اشتباههم على شارع 65، وطلبوا من سائقها التوقف، إلا أنه لم يستجب. وزعمت أنه واصل السير بطريقة عرضت مستخدمي الطريق للخطر، لتبدأ مطاردة شارك فيها أيضا عناصر من شرطة أم الفحم.

وحسب روايتها، انتهت المطاردة داخل المدينة، وحاول عناصرها اعتقال السائق، مدعية أنه تصرف داخل المركبة بصورة "أثارت اشتباههم"، قبل أن يخرج منها لدى اقتراب أحد العناصر ويهاجمه.

وزعمت الشرطة الاسرائيلية أن عنصر "حرس الحدود" شعر بأن حياته "معرضة للخطر"، فأطلق النار على محاميد وأصابه. ولم يوضح بيانها موضع الإصابة أو مدى خطورتها، كما لم يذكر ما إذا كان العناصر قد حاولوا استخدام وسائل أخرى للسيطرة عليه قبل اللجوء إلى الرصاص.

واكتفت الشرطة الاسرائيلية بالقول إن ملابسات الحادث "قيد الفحص".

العائلة: "أعدم بدم بارد"

وقال فتحي محاميد، شقيق الضحية، لموقع "عرب 48"، إن "شقيقي أعدم بدم بارد من قبل عناصر الشرطة الاسرائيلية، وذلك بعد توقيفه بسبب مخالفة سير، حيث قاموا بإعدام شقيقي وهو يعاني من مشاكل نفسية".

وأضاف أن "شقيقي متزوج ولديه خمسة أبناء، أربع بنات وابن واحد. قبل نحو شهرين تزوجت ابنته، ونحن في صدمة كبيرة من هذا الإعدام الميداني بحق شقيقي، الذي يعاني من مشاكل نفسية وهو إنسان بسيط جدا".

واتهم محاميد الشرطة الاسرائيلية بإزالة تسجيلات كاميرات المراقبة من المنطقة عقب إطلاق النار، وقال: "بعد إعدام شقيقي، أزالت الشرطة جميع تسجيلات الكاميرات من المنازل والمحال التجارية، وغسلت مسرح الجريمة، في محاولة لحماية العنصر القاتل".

"عانى من مشاكل نفسية ومعروف لدى الجهات الصحية"

وقال صديق الضحية أحمد محاميد، لـ"عرب 48": "أنا وعلاء كنا بنفس الصف لسنوات طويلة وهو من أفضل الشباب، إذ كان يعاني من مشاكل نفسية ومعروف لدى الجهات الصحية".

وأضاف أن "قتل علاء هو قتل لكل العائلة، وبات استهداف المواطنين العرب وإعدامهم بدم بارد متعة بالنسبة للشرطة التي وظيفتها في كل العالم حماية المواطنين، ولكن هنا الواقع مختلف".

البلدية واللجنة الشعبية تطالبان بتحقيق مستقل

واستنكرت بلدية أم الفحم مقتل محاميد، وحملت الشرطة الاسرائيلية المسؤولية عن مقتله، مطالبة بالكشف الكامل عن ملابسات إطلاق النار وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة ومهنية. وقالت البلدية: "في الوقت الذي نتابع فيه ما نشر حول رواية الشرطة بشأن ملابسات الحادث، فإننا نحمل الشرطة مسؤولية ما حدث، ونؤكد ضرورة الكشف الكامل عن جميع تفاصيل ما جرى، وضمان الشفافية التامة في التعامل مع هذا الملف، ومحاسبة المسؤولين".

وأضافت أن ضابطا في الشرطة الاسرائيلية أبلغ رئيس البلدية، سمير صبحي، بإحالة الملف إلى قسم التحقيق مع أفراد الشرطة ("ماحاش")، فيما طالب صبحي بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة تضم ممثلا عن عائلة محاميد.

وقالت اللجنة الشعبية في أم الفحم، إنها ترفض محاولات الشرطة الاسرائيلية الجاهزة لتبرير الجريمة وتزييف الحقائق، وحملتها المسؤولية الكاملة والمباشرة عن قتل الضحية علاء.

وأكدت في بيان لها، أن "الشرطة الاسرائيلية أصبحت تتصرف كعصابة تتمتع بضوء أخضر لإطلاق النار القاتل على أي عربي دون حرج أو رادع، مستفيدة من الحصانة والمظلة الفاشية التي توفرها قيادتها السياسية"، مشيرة إلى أن "تحويل الملف إلى قسم التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحش) هو محاولة مفضوحة لدفن الحقيقة وطمس معالم الجريمة كما جرت العادة في عشرات القضايا السابقة".

وطالبت اللجنة الشعبية بلجنة تحقيق مستقلة، وقالت: "نضم صوتنا بشكل قاطع إلى المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة مهنية للكشف عن ملابسات الجريمة ومحاسبة القتلة، بشرط أن تضم ممثلا عن عائلة الشهيد لضمان الشفافية والعدالة".

ودعت كافة القوى الوطنية والمؤسسات والأهالي في أم الفحم إلى "الاستنفار والالتفاف حول عائلة الشهيد، والاستعداد لكافة الخطوات النضالية والجماهيرية التي سنعلنها لاحقا وردا على هذه الجريمة النكراء. دماء أبنائنا ليست رخيصة، ولن نترك القتلة بلا حساب".

القائمة المشتركة تدين الإعدام الميداني

واستنكرت القائمة المشتركة بشدة "جريمة الإعدام الميداني المروعة التي نفذتها قوات الشرطة" الاسرائيلية، والتي أدت إلى مقتل الشاب محاميد.

وشددت القائمة على أن "هذه الجريمة نفذت وسط تعتيم بوليسي كامل على تفاصيلها الحقيقية، وتعمد نشر ادعاءات وروايات غير مثبتة لتبرير إطلاق النار بدم بارد".

وقالت القائمة إن "الشرطة الإسرائيلية، وبتوجيهات مباشرة من الوزير الفاشي الذي يتولى مسؤولياتها، إيتمار بن غفير، تتعامل بسياسة اليد الخفيفة على الزناد" عندما يتعلق الأمر بالمواطنين العرب.

ولفت البيان إلى أن "هذه الممارسات الدموية تعكس عقلية خطيرة ترى أن حياة المواطن العربي رخيصة ويمكن سلبها بسهولة وبلا رادع"، مشيرا إلى "المفارقة الصارخة والتواطؤ المفضوح لهذه الأجهزة التي تستأسد على المواطن الأعزل، في حين تتقاعس تماما عن مكافحة عصابات العنف والجريمة المنظمة التي تفتك بالمجتمع العربي".

وتعيد الحادثة إلى الواجهة الانتقادات المتصاعدة لطريقة تعامل الشرطة الإسرائيلية مع المواطنين العرب، وخصوصا في الحالات التي تنتهي فيها عمليات التوقيف والمطاردة بإطلاق النار، وسط اتهامات لها باستخدام القوة المفرطة والتعامل مع المواطنين العرب بمنطق أمني، في مقابل تقاعسها عن مواجهة الجريمة المنظمة وانتشار السلاح.

وحسب المعطيات التي وثقها موقع "عرب 48"، قتل ثمانية مواطنين عرب برصاص الشرطة الاسرائيلية منذ مطلع العام الجاري قبل مقتل محاميد، وهم شام شامي من عكا، وأحمد أشقر من كابول، ورافي أبو طريف من يركا، ومحمد حسين ترابين من ترابين الصانع، وأحمد سعيد النعامي من رهط، ويوسف أبو جويعد من عرعرة النقب، وسامي أحمد جعصوص من اللد، ورامي شلبي من سولم.

وبمقتل محاميد، ترتفع الحصيلة الموثقة وفق هذه القائمة إلى تسعة قتلى منذ مطلع العام. ويضاف إليهم الشاب شريف حديد من دالية الكرمل، الذي قتل برصاص جندي إسرائيلي على شارع 6 في كانون الثاني/ يناير الماضي. وفي معظم هذه الحالات، شككت عائلات الضحايا وجهات محلية في رواية الشرطة الاسرائيلية بشأن ظروف إطلاق النار، فيما أغلقت في السابق ملفات تحقيق في مقتل مواطنين عرب برصاص الشرطة من دون توجيه اتهامات إلى أفرادها.

"شؤون اللاجئين" تضع حجر الأساس لخزان مياه في الفوار وتتفقد أوضاع مخيمات جنوب الضفة

الخليل- الحياة الجديدة- تحت رعاية الرئيس محمود عباس، وضعت دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، أمس، حجر الأساس لمشروع إنشاء خزان مياه في مخيم الفوار بمحافظة الخليل، وذلك ضمن جولة ميدانية شملت عدداً من مخيمات اللاجئين في جنوب الضفة، بهدف الاطلاع على أوضاع اللاجئين واحتياجاتهم، وتعزيز صمودهم وتحسين الظروف المعيشية والخدماتية في المخيمات.

وجرت مراسم وضع حجر الأساس بحضور عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي، ومحافظ الخليل خالد دودين، وأمين سر المجلس الثوري جمال الشوبكي، وعدد من أعضاء المجلس الثوري وأمناء سر الأقاليم في محافظة الخليل، ومسؤولة ملف الشؤون الإنسانية والمساعدات في ديوان الرئاسة الفلسطينية اللواء رائدة الفارس (أم جواد)، ومستشار رئيس الوزراء لشؤون الصناديق العربية ناصر قطامي، ووكيل دائرة شؤون اللاجئين أنور حمام، إلى جانب المدراء العامين وكادر الدائرة، وممثلي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وسلطة المياه، ورئيس وأعضاء اللجنة الشعبية، وممثلي المؤسسات والفعاليات في مخيم الفوار.

ويُنفذ مشروع إنشاء خزان المياه بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، بتكلفة إجمالية تبلغ 672 ألف دولار أميركي، وبسعة تصل إلى 2000 كوب، بما يعزز منظومة المياه في المخيم، ويسهم في تحسين مستوى الخدمة المقدمة للاجئين والاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

وأكد أبو هولي أن المشروع يأتي في إطار توجيهات الرئيس محمود عباس لتعزيز صمود اللاجئين وتحسين ظروفهم المعيشية والخدماتية، مشيراً إلى أن دائرة شؤون اللاجئين تواصل العمل على تطوير واقع المخيمات وتنفيذ المشاريع ذات الأولوية، بالتعاون مع الشركاء والجهات الداعمة، وبناءً على احتياجات اللاجئين وأولوياتهم.

وشدد أبو هولي على أهمية الحفاظ على وكالة الأونروا وولايتها ودورها السياسي والخدماتي تجاه اللاجئين الفلسطينيين، في ظل ما تتعرض له من ضغوط، مؤكداً أن استمرار عملها يمثل مسؤولية دولية تجاه قضية اللاجئين.

وأوضح أن المشاريع والمساعدات التي تنفذها دائرة شؤون اللاجئين بالتعاون مع الشركاء لا تشكل بديلاً عن الأونروا أو عن مسؤولياتها، وإنما تأتي في إطار تعزيز صمود اللاجئين وتحسين ظروفهم المعيشية والخدماتية، إلى حين التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين وفق القرار 194.

وأشار أبو هولي إلى أن دائرة شؤون اللاجئين ستواصل تحركها الوطني والدولي للدفاع عن حقوق اللاجئين والحفاظ على مكانة قضيتهم، مؤكداً ضرورة استمرار الأونروا في تقديم خدماتها للاجئين وفق التفويض الممنوح لها، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية المرتبطة بقضية اللاجئين الفلسطينيين. وعقب مراسم وضع حجر الأساس، واصل وفد دائرة شؤون اللاجئين جولته الميدانية بزيارة عدد من مخيمات جنوب الضفة الغربية، حيث جرى استعراض واقع المخيمات وأوضاع اللاجئين واحتياجاتهم وأولوياتهم، والتحديات التي تواجهها، إلى جانب بحث آليات تعزيز التنسيق والتعاون بين دائرة شؤون اللاجئين واللجان الشعبية والأونروا والمؤسسات والفعاليات المحلية. وفي مخيم العروب، عقد وفد الدائرة اجتماعاً مع رئيس اللجنة الشعبية أحمد أبو خيران وأعضاء اللجنة، وممثلي الأونروا والمؤسسات والفعاليات في المخيم، بمشاركة ممثلي القطاعات النسوية والشبابية والتأهيل والطفولة والثقافة وغيرها. واستعرض أبو خيران واقع المخيم وأوضاع اللاجئين واحتياجاتهم، وأبرز القضايا والتحديات التي تواجه المخيم، وسبل تعزيز صموده وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للاجئين. كما شملت الجولة مخيم الدهيشة في محافظة بيت لحم، حيث عقد وفد دائرة شؤون اللاجئين اجتماعاً موسعاً مع اللجان الشعبية لمخيمات المحافظة، بمشاركة ممثلي اللجان الشعبية في مخيمات الدهيشة والعزة وعايدة، وممثلي الأونروا والمؤسسات والفعاليات المحلية.

واستعرض رئيس اللجنة الشعبية لمخيم الدهيشة محمود رمضان واقع مخيمات المحافظة وأوضاع اللاجئين فيها، والاحتياجات والأولويات الخدمية والتنموية، إلى جانب التحديات التي تواجه اللجان الشعبية والمؤسسات والفعاليات، وبحث سبل تعزيز العمل المشترك والتنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة، بما يسهم في دعم صمود اللاجئين وتحسين ظروفهم المعيشية والخدماتية.

وأكدت دائرة شؤون اللاجئين أن الجولة تأتي في إطار متابعة أوضاع اللاجئين في المخيمات والوقوف على احتياجاتهم وأولوياتهم، وتعزيز التواصل والشراكة مع اللجان الشعبية والأونروا والمؤسسات والفعاليات المحلية، بما يسهم في تطوير التدخلات والمشاريع التي تستجيب لاحتياجات المخيمات، وتعزز صمود اللاجئين وتحسن ظروفهم المعيشية والخدماتية.